جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: الحقوق

المستوى: الأولى ماستر - تخصص: قانون أعمال
السداسي الثاني السنة الدراسية: 2023-2024

الاجابة النموذجية لامتحان مقياس: التنمية الاقتصادية والملكية الفكرية والصناعية

جواب السؤال الأول: (04 نقاط): **يرى "روستو" أن كل دولة تمر بمراحل تاريخية خمس خلال نموها الاقتصادي ، وهي:**

1- مرحلة التجمع التقليدي. 2- التهيؤ للانطلاق. 3- الانطلاق. 4- الاندفاع نحو الاكتمال. 5- الاستهلاك الواسع.

جواب السؤال الثاني (04نقاط): أثر حقوق الملكية الصناعية في جذب الاستثمار

لا يخفى على أحد الدور الذي تقدمه الاستثمارات في تحقيق التنمية الاقتصادي سواء كانت الاستثمارات محلية أو أجنبية، وقصد جذب الاستثمارات تحاول الدول جاهدة بل تتسابق لخلق الجو المناسب للاستثمار، وذلك من خلال ست تشريعات تتضمن تقديم ضمانات هامة للمستثمرين، هذه الأخيرة التي من شأنها إيجاد مناخ مناسب لجذبها سواء من الناحية السياسية أو من الناحية القانونية، غير أن هذا المناخ لا يستكمل إلا بتوفير الحماية القانونية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

وفي ذات الصدد يمكن التأكيد على النتائج المترتبة على جذب الاستثمارات والتي من بينها نقل التكنولوجيا الحديثة، خلق مناصب شغل مما يعني امتصاص البطالة، زيادة الانتاج مما يسمح بتوزيع المنتوجات، زيادة الأرباح، إضافة إلى كونها محفزا على ابتداع تكنولوجيا مماثلة أو متطورة عنها ، الأمر الذي يسهم شكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية، غير أن كل هذا لن يتحقق إلا بضمان حماية حقوق الملكية الفكرية مما قد يشجع الشكات الأجنبية على الاستثمار في البلدان النامية.

جواب السؤال الثالث (04نقاط) : دور الملكية الأدبية والفنية في الحد من هجرة العقول

هجرة العقول، هجرة الأدمغة، النقل العكسي للتكنولوجيا ، مرادفات مختلفة غير أنها تؤدي لذات المعنى، فيقصد بها النقل المباشر لأحد عناصر العملية الانتاجية، وهذا العنصر هو المورد البشري الكفء من الدولة النامية إلى الدول المتقدمة.

ويترتب على هجرة العقول والكفاءات عدة أثار سلبية تظهر في ما يلي:

1/ هجرة العقول تتسبب في عدم استفادة الدول الأصلية من المهارات الفكرية والمعرفية، وهو ما يؤدي إلى ضياع الجهود الإنتاجية والعلمية للكفاءات في الدول الأصلية، التي ستستفيد منها الدول المستقبلة.

2/ تكبد الدول الأصلية تكلفة المالية كبيرة في سبيل تعليم الكفاءات والنتيجة هجرتهم إلى دول لم تتكلف شيئا.

ونتيجة لذلك فلهجرة العقول أثر بالغ الخطورة على التنمية الاقتصادية، ذلك أن الدول الأصلية ستفقد إن لم تقل فقدت مردود

وفوائد الاختراعات والبراءات؛ التي من شأنها أن تدرّ أموالاً كبيرة على الدول التي تكتشف وتسجل وتستثمر فيها، وبذلك فإن هجرة العقول لها تأثير مباشر على الاقتصاد، من تراجع في الانتاج، وازياد التضخم، قتل روح المنافسة، زيادة الواردات وانخفاض التصدير ومن ثمة تراجع مستويات النمو.

ومما سبق يجب على الدول الأصلية تشجيع المبتكرين والمبدعين وتحسيسهم بأهمية ابتكاراتهم وإبداعاتهم، وذلك باعتبارها محل ترحيب وتشجيع، ومن جهة أخرى إعطائها الحماية القانونية من كل صور الاعتداءات التي يتعرضون لها، وهذا ما سيكون حافزا كبيراً لهم للإبداع الفكري في بلدانهم الأصلية، مما يؤدي إلى وقف حركة هجرة العقول والكفاءات خاصة في البلدان النامية.

جواب السؤال الرابع (08نقاط) :

استراتيجية التنمية في جمهورية مصر العربية من خلال حقوق الملكية الفكرية (2022- 2027) :

اطلقت جمهورية مصر العربية الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في 21 سبتمبر 2022، وهي: " وثيقة حية تعبر عن إرادة الدولة المصرية في دعم منظومة الملكية الفكرية وتطوراتها المتلاحقة في العالم الحديث، وسوف يعقبها سياسات وخطط قطاعية أكثر تعمقا تسهم في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية والفرعية خلوصا إلى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في البلاد"، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى:

- حوكمة البنية المؤسسية للملكية الفكرية من خلال إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية، ليوحد جهود إدارات مكاتب الملكية الفكرية وربطه بباقي مؤسسات الدولة.
- تهيئة وضمان المناخ التشريعي الجيد لحماية الملكية الفكرية بما يحفز المبدعين والمبتكرين، وهو ما يؤدي إلى تعزيز مساهمتهم الفعالة في التنمية.
- تفعيل المردود الاقتصادي للملكية الفكرية بما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الرخاء الاجتماعي.
- تحسيس المجتمع المصري بأهمية حقوق الملكية الفكرية بدولتهم.

وتمثل هذه الاستراتيجية الركيزة الأساسية لمنظومة الملكية الفكرية، وأساس قيامها مؤسسيا وقانونيا، أما عن تنفيذها فيكون عبر مراحل، المرحلة الأولى ما قبل تأسيس الجهاز المصري للملكية الفكرية ومدتها سنتين، والمرحلة الثانية وقد تلت تأسيس الجهاز ومدتها 3 سنين، ويتم فيها متابعة المؤشرات الدولية للوقوف على ترتيب مصر فيها من تطورات سلبية أو إيجابية، وذلك بالمقارنة مع متوسط دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتطمح بنهاية الاستراتيجية إلى تحقيق معدل في كل مؤشر.